

ما بعد نظرية العدالة عند جون رولز Beyond John Rawls' Theory of Justice

شروود عتيقة

جامعة الجزائر 2. أبو القاسم سعد الله - بوزريعة - الجزائر - (الجزائر)، [Atika Cherroud@univ-alger2.dz](mailto:Atika.Cherroud@univ-alger2.dz)

تاريخ النشر: 2020/..../..

تاريخ القبول: 2020/..../..

تاريخ الاستلام: 2020/..../..

ملخص: يهدف مقالنا حول نظرية العدالة كإنصاف للفيلسوف الأمريكي المعاصر جون رولز (1921-2002) إلى النظر في مدى ثقل وزن النظريات البديلة لها والداعية إلى تجاوزها، من خلال عرض ثلاثة نماذج منها. هذه النظرية التي أحدثت صخباً فكرياً فلسفياً عالمياً، وردود فعل متباينة بين مؤيد وناقد ورافض لها طيلة خمسين عاماً، قضى منها رولز ثلاثين سنة من التنقيح والتعديل والتصحيح، لينتقل بها من نظرية شمولية إلى نظرية ليبرالية سياسية مستقلة في العدالة، متطلعا من خلالها إلى يوتوبيا واقعية كونية. فهل يمكن القول أن نظرية رولز ولي عليها الزمن؟

كلمات مفتاحية: الفلسفة السياسية، الليبرالية، الديمقراطية، العدالة المحلية، العدالة العالمية.

Abstract: This article on the theory of justice as fairness by contemporary American philosopher John Rawls (1921-2002) aims to examine the weight of alternative theories calling for override their by presenting three examples their by presenting three examples. Rawls' Theory of Justice, which created an unprecedented worldwide intellectual and philosophical clamor, and mixed reactions among supporters, critics and opponents for fifty years, of which Rawls spent thirty years reviewing, amending and correcting, to move from a totalitarian theory to a liberal political theory, and a realistic utopia universal of justice. Could it be said that Rawls's theory is out of date?

Keywords: political philosophy; liberalism; democracy; local justice; global justice.

المؤلف المرسل: شروود عتيقة

1. مقدمة:

ظهرت نظرية رولز (1921-2002) 'العدالة بصفتها' إنصافاً كبديل منهجي ومعرفي لتجاوز النظرية الكلاسيكية لمذهب المنفعة الذي هيمن على التقليد السياسي الأنجلوسكسوني. فاستقطبت اهتمام

التيارات الليبرالية وغير الليبرالية منذ ظهورها عام 1971. فما إن تمّ تدارس النظرية من طرف جمهرة الفلاسفة والمختصين في شتى المجالات التي خاضت فيها من سياسة، وأخلاق، وقانون، وعلم اجتماع، واقتصاد، وحقوق الإنسان، والعلاقات الدولية، حتى تهافتت آلاف المقالات والكتب تأييدا وانتقادا ومعارضة واثراء، من داخل التوجّه الليبرالي وخارجه. مما دفع رولز الى مراجعتها وتعديلها وتنقيحها عبر مراحل تدريجية طيلة ثلاثين عاما، مكنته من الانتقال بها من نظرية ليبرالية شاملة كنظرية جون ستيوارت مل وكانط، الى نظرية سياسية مستقلة تشكل جزءا من المذهب الليبرالي أضيق مجالا مع صدور ثاني أخطر كتبه بعنوان "الليبرالية السياسية" عام 1993 ، الذي أعاد بعده صياغة النظرية عام 2001 تحت عنوان 'العدالة كإنصاف، إعادة صياغة' و اعتبره بعض النقاد تحوّلًا جذريا عن نظريته الأولى؛ إذ انتقل رولز - حسب تقييمهم- من التركيز على العدالة الى التركيز على الشرعية الليبرالية.

نظرية ليبرالية سياسية في العدالة تنأى بنفسها عن كل المذاهب الشمولية دينية كانت أو فلسفية أو أخلاقية، عزّزها رولز بنظرية مُكمّلة منتقلا من العدالة المحلية لمجتمع ديمقراطي ليبرالي الى العدالة العالمية لمجتمع كوني في كتابه " قانون الشعوب، وعود لفكرة العقل العام " عام 1999. مما جعلها مركز اهتمام الناقدين والشارحين والمترجمين لها حتى اليوم.

وقد سئل كريستيان دولا كومبان(1949-2007) في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثانية: الى أين تتجه الفلسفة عشية القرن الواحد والعشرين ؟ فأجاب: سأقول بكل حرية إنّ أكثر البحوث إثارة تجري اليوم بالضبط في مجال الأخلاق والسياسة، وفي مقدمة فلاسفة هذا الحقل أعمال جون رولز باعتباره "مصدر التجديد المدهش الذي عرفه هذان المجالان" (اللذان يصعب الفصل بينهما) خارج الولايات المتحدة الأمريكية منذ حوالي ثلاثين عاما..." ذاكرا العديد من الفلاسفة الذين استلهموا من رولز وتأثرت أعمالهم بنظريته تدين من مؤيدين و معارضين أمثال روبرت نوزيك، ألان ديكور، مايكل ساندل، تشارلز تايلور، ديك هوارد، ورونالد دوركين، و ميكائيل والزر. (لاكونان، 2015، صفحة 340). و تقديرا لأهمية نظرية رولز في العدالة تمّ تصنيف أعماله ضمن الأعمال الخالدة في تاريخ الفكر السياسي، ، وقد رسمت خريطة جديدة للباحثين في حقل الفلسفة السياسية والأخلاقية التي تشكلت تياراتها الكبرى بناء على الموقف من هذه النظرية. لكنها لم تسلم مع ذلك من الإنتقاد والدعوة الى تجاوزها. فهي بتقدير البعض نظرية لمجتمع ديمقراطي ليبرالي، حيث "كان رولز يعتقد أنّ فكرة المجتمع كمنظومة للإنصاف في التعاون الإجتماعي تحظى بالقبول لدى القراء الذين تتوجّه إليهم. ويبدو أنّه كان مؤمنا خلال معظم فترات حياته المهنية حتى أوائل الثمانينات بأنّ هذا التأييد سوف يتسع الى نطاق عالمي، على الأقل بالنسبة الى القراء الذين يتبعون محاور الجدل في نظريته، لكي يفهموا نقاطها الأساسية بشكل صحيح. لكن في السنوات الأخيرة من حياته يبدو أنّه تراجع عن هذا الافتراض من خلال الإيحاء بأنّ نظريته مصمّمة لأن تحظى بقبول لا لبس فيه من الناس

الذين يعيشون في كنف ثقافات شكلتها مُثلٌ ديمقراطية وليبرالية" (جونستون، 2012، الصفحات 247-248) وهي في تقدير البعض الآخر نظرية لا تتخطى حدود المجتمع الأمريكي، داعين الى تجاوزها لأنها؛ لن تبلغ مرتبة العالمية كنظرية كونية نافعة لكل المجتمعات البشرية، لما تنطوي عليه من نقائص، بينما رفضها فريق ثالث من منطلق رفضه المبدئي لليبرالية برمتها، متكهنا باقتراب موعد أفول نجمها؛ اعتبارا من مؤشر التناقضات الداخلية العميقة التي باتت تهدد بزوالها. وهنا نطرح اشكاليتنا: هل يمكن القول بعد خمسين سنة من عمر نظرية العدالة كانصاف، قضى منها جون رولز ثلاثين عاما من التصحيح والتعديل أنّ الزمن طواها و أنّ هدفه في يوتيوبيا واقعية عالمية حلم لن يتحقق؟

حول هذا الإشكال المطروح يتمحور مقالنا الذي نهدف من خلال معالجته وفق منهج وصفي تحليلي نقدي، الى عرض بعض النماذج من النظريات والأعمال الفلسفية التي تقدم نفسها كبدايل لنظرية رولز من أجل النظر في مدى تماسك هذه البدائل. وقد اخترنا نموذجين لمناقشتهما بعد بسط الخطوط الرئيسية للنظرية. ففي المحور الأول نتناول تحت "عنوان النظرية ونقادها" طرح الفيلسوف وعالم الإقتصاد الهندي الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن Amartya San في كتابه "فكرة العدالة" لعام 2010. الذي يقدم الديمقراطية كنقاش عام وكحكم بالنقاش أساسا للعدالة، والثاني للمفكر الكندي دفيد جونستون David Johnston من خلال كتابه "مختصر تاريخ العدالة لعام 2012 الذي يقترح مبدأ التعامل بالمثل كأساس للعدالة، وفي المحور الثاني تحت عنوان "تنبؤات حول مصير الليبرالية" نعرض نموذجين أولهما للمفكر الإنجليزي جون غراي Gohn Gray من خلال كتابه "ما بعد الليبرالية، دراسات في الفكر السياسي" لعام 2005. الذي يتنبأ فيه باقتراب نهاية الليبرالية، والثاني للمفكر الأكادوري دفيد بوز David Boaz من خلال كتابه "مستقبل اللبرتارية" لعام 2008. الذي يقدم على عكس سابقه دفاع اللبرتاريين عن الليبرالية والإستماتة في تذليل الصعوبات المطروحة أمامها. وننتهي بعد العرض الى مناقشة النتائج و الخاتمة.

2. النظرية ونقادها

1.2 اعتراف رولز:

يعترف رولز بأنّ نظريته في العدالة تطورت بفضل ما قدّمه منتقدوه من اثناء ساهم به مؤيدوه ومعارضوه على السواء، والتي على ضوءها أمكنه تعديلها لتبلغ الشكل الذي هي عليه. وقد سئل رولز عن كون أكثر الانتقادات التي تلقّتها نظرية العدالة كان مصدرها شعبة الفلسفة في هارفرد، فأجاب بأن تلك الانتقادات جعلته يفهم الأمور بشكل أفضل. (سالم، 27 ماي 2020).

وقد سعى رولز من خلال نظرية "العدالة بصفتها إنصافا، إعادة صياغة" المنقحة والمعدلة بعد كتابه "الليبرالية السياسية" الى تقديم تصور سياسي للعدالة مُعتقدا بأنّ الليبرالية السياسية قادرة على تحقيق العدالة لمواطنين أحرار ومتساوين على اختلاف مذاهبهم الدينية والفلسفية والأخلاقية، فأنشأ نسقا من المبادئ في الحرية والمساواة التي تمنح 1- لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن الغاؤه، في

ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية، وهذه الترسيمة متسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته.2- يجب أن تحقق ظواهر اللامساواة الإجتماعية والإقتصادية شرطين: أولهما يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفة بالفرص، ثانيهما أن تحقق ظواهر اللامساواة أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الأقل حضا (وهذا هو مبدأ الفرق.): (رولز، قانون الشعوب، 2007، صفحة 148) مضيفا بعد إعادة صياغة مبدئي الحرية والمساواة محاور أخرى في كتابه 'ليبرالية' لم تكن موضحة بالشكل الكافي في كتابه الأول أهمها فكرتي دور 'العقل العام' و'الإجماع بالتوافق المتقاطع' وفكرة الإستقرار.

و يعتبر رولز أنّ مبادئ العدالة هذه تعطي صبغة كونية لأفعالنا ضمن ما ترسمه لنا من قيود والتزامات تفرض علينا التصرف بموجها. على عكس الأمر المطلق عند كانط. يقول رولز " هذه المبادئ هي بحق بمثابة المحدد للقانون الخلقي، أو بعبارة أدق هي المبادئ الصالحة للمؤسسات وللأشخاص معاً. فأي قرار أو أي فعل يصدر عن الشخص خارج هذا الإطار الذي تحدده هذه المبادئ إذن سيكون فعلا مجردا من أي شرعية وأي استحقاق. ويتم اختيار مبدئي العدالة 'الحرية والمساواة' بين المتفاوضين الممثلين للمواطنين المتساوين الأحرار في إطار "وضع مبدئي أصلي" افتراضي وخلف ستار يسميه رولز بـ "حجاب الجهالة". يحجب عن المتفاوضين أهم الحقائق التي تمس بموضوعية وحيادية ونزاهة هذه المفاوضات والإختيارات. مثل المعلومات المتعلقة بمكانتهم الإجتماعية والإقتصادية وانتماؤاتهم وجنسهم ولونهم. ويرفع هذا الستار تدريجيا كلما بلغت المفاوضات مراحل متقدمة من التأسيس لمجتمع ديمقراطي دستوري. ثم يمدد رولز مبادئ العدالة لتشمل مجتمعات غير ليبرالية وتشكل ما اطلق عليه 'مجتمع الشعوب' من خلال وضع اصلي ثان يتم فيه اختيار أفضل صيغ مبادئ قانون الشعوب الذي حدده بثمانية مبادئ يراها كافية لتؤدي غاية الإتفاق والعيش بسلام مستقر بين المجتمعات من جيل الى جيل، وقد صنفها ضمن نظريتين: 1- مثالية و2- غير مثالية. أما الأولى فتضم المجتمعات الليبرالية والمجتمعات اللائقة أو السمحة، الراضية بقانون الشعوب رغم اختلاف بنيتها الأساسية وانتماؤها لأنظمة لا تسمح بنفس القدر من الحريات لمواطنيها على عكس المجتمعات الليبرالية. ويصف رولز هذه المجتمعات بأنها "هرمية تشاورية". أما النظرية اللامثالية فتضم ثلاثة انواع تشمل المجتمعات المنضوية تحت أنظمة استبدادية ترفض قانون الشعوب وتسعى للهيمنة والتوسع، ومجتمعات المستبد العادل التي لا حق لمواطنيها في المشاركة في صنع القرار. والمجتمعات المغلوبة على أمرها التي ترزح تحت ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مواتية وتتطلب واجب المساعدة من الشعوب الليبرالية والشعوب السمحة وفق شروط محددة. ومن أجل تشكيل هذا المجتمع الكوني أصدر رولز كتابه الأخير بعنوان "قانون الشعوب، وعود لفكرة العقل العام" عامين قبل وفاته، ردا على كل من فوكو ياما في كتابه نهاية التاريخ وخاتم البشر" وأستاذه صامويل هانتنغتون الذي أصدر كتابه " صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي" عامين بعد ظهور كتاب تلميذه. حيث أعلن فوكو

ياما عن نهاية التاريخ بالمعنى الأيدولوجي بينما "ركز هانتغتون على الوجه الثقافي معتبرا أن ماسمّاه بالحضارة العالمية أو "ثقافة دافوس"¹ (هانتغتون، 1999، صفحة 95) ستواجه خطر التحدي الحضاري الذي يحصره أساسا في الثقافتين الإسلامية والآسيوية الشرقية. (هانتغتون، 1999، صفحة 169).

ولمّا كان هانتغتون وتلميذه يعملان على صب الديمقراطية الليبرالية في قالب اقتصادي وثقافي لا يتجاوز حدود القوى الغربية الأساسية، أصدر جون رولز كتابه قانون الشعوب ساعيا الى تدويل نظريته للعدالة. و يأتي اختيار رولز للتسمية "قانون الشعوب" تأكيداً على ثانوية المطلب الإثني والثقافي، إذ يراهن رولز على خلاف هانتغتون على أن فكرة الشعب ذات طابع سياسي بحت لا يستدعي إدماج المعطى الثقافي إلا من حيث هو عمق عمومي (هاشمي، 2014، صفحة 255).

وبينما يعتبر هانتغتون الحضارة الإسلامية ضمن حضارات التحدي التي تشكّل خطراً على قيمّ العالم الجديد فإن راولز يحرص على استدعاء نموذج إسلامي ضمن ما يسميه "الشعوب السمحة" القابلة بقانون الشعوب، أطلق عليه اسم "كازانستان" الذي من شأن الفلسفة السياسية أن تحوّلته من مجرد إمكانية إلى واقع فعلي وتلك هي اليوتوبيا الواقعية (رولز، 2007، صفحة 31) ولعلّ ما جاءت به الجمعية الدولية للهلل الأحمر من شهادات على حسن سيرة قادة المسلمين وعلى رأسهم الرسول محمد تتماشى مع رؤية رولز إذ شهد حتى خصوم المسلمين على حسن معاشرتهم لغيرهم من الأديان والأجناس. فقد قال الكونت هنري دي كاستري "إنّ الدولة الإسلامية لمّا استقرت في الشرق لم تعارض الديانة المسيحية ، ولم تضع أمام بنمها عائقا، وظلّت روما حرّة في مراسلاتها مع الأساقفة الخاضعين لحكم المسلمين" (خليل أ.، 2004، صفحة 25).

2.2 عنوان فرعي ثاني

صدى نظرية العدالة كإنصاف

أثار ت نظرية العدالة عند رولز جدلا واسعا حول مبادئها وأفكارها بدءا من وضعها الافتراضي "الوضع الأصلي أو البدئي" و "حجاب الجهالة" كإجراءين تنفيذيين، الى مبدئها في الحرية والمساواة ، وأسسها الليبرالية الديمقراطية وأفاقها العالمية، حيث كانت ومزالت موضع نقاش بين التيارات الليبرالية الأمريكية، و النقاش الأوروبي الى اليوم ، متخطية بفضل الترجمة العوالم الغربية. وما يمكن الإشارة إليه بداية هو اختلاف مفهوم الليبرالية بين التقليد الأنجلوسكسوني والتقليد الأوروبي، واختلافه كذلك في المصطلحات العربية لكل بلد. "ففي التقليد الأنجلوسكسوني يعتبر كل فيلسوف جزء من تيار، و ينقسمون بين ليبراليين وجمهوريين وجماعاتيين ومنفعيين وغيرهم. وعليه لا ينظر إلى هذه المدارس على أساس نظر التقليد الفرنسي، ولا كما هي استعمالاتها في المصطلحات العربية المختلفة، فالليبرالية مثلاً - وهي المدرسة التي ينتمي لها رولز - لها مستويات مختلفة للتعريف لا تقابل المعنى الأمريكي الذي يعتبر بأن الدولة ليس لها مهام توزيعية للثروة ويحصر دورها في ضمان العدالة والسهر على الأمن. لأنّ هذه المدرسة

تدافع عن قيمة المساواة وليس عن الحرية، فهي تصنّف في يسار الوسط (المدافعون عن قيمة الحرية هم اليمين)، ولا يعني أنها تتساوى مع الاشتراكية. وقد واجه رولز هذه الفروقات حيث أن الاشتراكية تعمل على إعادة توزيع الدخل بينما يبحث الليبراليون عن المساواة في الحظوظ من خلال التربية والإمكانيات الأساسية لاختيار نمط العيش والنشاط الاقتصادي (حسن، 2016).

وقد واجهت نظرية رولز في العدالة بصفتها انصافاً انتقادات على ثلاث مستويات: *الجماعاتيون - والليبرтариون: *Libertarianism* - وأمارتيا سن. وتتسع القائمة لتضم العديد ممن ساهموا بانتقاداتهم في اثرائها من أصدقاء رولز، أمثال رونالد دوركين المساواتي ونوزيك الليبرتاري والإشتراكي الليبرالي يورغن هابرماس. وقد أشادوا جميعاً حتى معارضيه أمثال مايكل ساندل وأمارتيا سن بأهمية نظريته في العدالة كإنصاف في وضع الأساس المتين لكل من يطمح إلى المساهمة في تطوير مبحث العدالة مثنمين جهوده حدّ الإمتنان. فقد قال هابرماس عن كتاب راولز بأنه «يشكل تغيراً سياسياً في خلق التوازن والنقاش إلى المسائل المرتبطة بالفلسفة العملية وفلسفة الحق ليس فقط بالنسبة للفلاسفة، ولكن كذلك بالنسبة للحقوقيين والاقتصاديين كما عادت مشكلات الفلاسفة العملية وفلسفة القانون تحتل المرتبة الأسى في الدراسات العملية (Bouvet, 1999, p. 57) ..

ومن بين أكثر أفكار النظرية إثارة للجدل مبدأ "الفرق" *principle of difference* وهو ما جرى تسميته في بعض الترجمات مبدأ "الإختلاف" أو "التمايز" أو "التباين" الذي يفسّر نظرية رولز التوفيقية المتسممة بطابع (الإنصاف) التي جمع فيها بين مبدأ الحرية الليبرالية ومبدأ المساواة الديمقراطية، وقد أثار نقاشاً حاداً بين الليبرتاريين (التحرريين) الرافضون له باعتباره يُقيّد مبدأ الحرية الذي يقيم عليه رولز نظريته في العدالة ويضعه أمام تناقض خطير من جهة، ولأنه يفرض المساواة بين اللامتساوين دون رضا ولا حرية من الأطراف المعنية بمنح حقوقها للغير من جهة أخرى، وهو أمر غير مقبول من وجهة نظر ليبرالية. لذا كان الأجدر برولز -في نظرهم- تطبيق مبدأ الإستحقاق. فروبرت نوزيك (1938-2002) الذي يشيد بعظمة نظرية رولز في العدالة "والقائل في تقديرها" يجب على الفلاسفة السياسيين من الآن فصاعداً إما العمل ضمن نظرية رولز، أو شرح سبب عدم قيامهم بذلك (نوزيك، 1988، صفحة 228) والذي خلص مع رولز إلى أن "النفعية تفشل في احترام الفصل بين الأشخاص" (بيرين، 2019، صفحة 28). اعترض رغم ذلك على الاستنتاج الجزئي لمبدأ رولز الثاني للعدالة "التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية تترتب لتكون ذات منفعة كبيرة للأعضاء الأقل حظاً من المجتمع". وجاء رده عن رولز في كتابه "الفوضى، الدولة، واليوتوبيا" مستفيضا في تحليل عاقبة الجوانب التي طرحها جون رولز في كتابه (نظرية للعدالة)، ومُحاججا بأن احترام الحقوق الفردية هو المعيار الرئيسي لتقييم أفعال الدولة، ولهذا فإنّ الدولة الشرعية الوحيدة هي دولة الحد الأدنى التي تقف نشاطاتها عند حدّ حماية حقوق الحياة، والحرية، والملكية، والتعاقد. وتتجنّب استخدام سلطة الدولة لإعادة توزيع الدخل، أو جعل الناس أخلاقيين، أو حمايتهم من إيذاء أنفسهم. (ماك، 2019).

إنَّ الليبراليين يؤمنون بدولة الحد الأدنى التي تحمي الحريات والحقوق وتدفع الإعتداءات على الأفراد والملكيات دون التدخل في خياراتهم أو التصرف في حقوقهم وممتلكاتهم على اعتبار أنَّ الفرد ملك نفسه وله حرية التصرف فيها وفي ممتلكاته وعقائده كما يشاء، شريطة ألا يتعدى على حريات الآخرين وممتلكاتهم. لذلك يعارضون الممارسات الحكومية، حتَّى ولو كانت مُؤيَّدة بأغلبية، وهذا ما يشكل اختلافاً بين رولز ونوزيك أدَّى الى اختلاف النتائج المتوصل إليها من كليهما. وفي اعتقاد مايكل ساندل¹ "فإن موقف نوزيك وأنصار مبدأ الاستحقاق يقوم على حجتين أساسيتين: الأولى أخلاقية تتعلق بالطبيعة الجوهرية للحيازات الطبيعية "الفطرية" وهو ما يخول للفرد الاستفادة منها، على عكس الخصائص الاجتماعية والثقافية، والثانية ترتبط بالواقع العملي حيث أن تجريد الفرد من حيازاته الطبيعية أمر غير متاح واقعياً (ساندل م.، 2015، صفحة 138).

وفي مقابل مبدأ الفرق الذي استند إليه رولز لشرعنة الحيازات الطبيعية أخلاقياً، يطرح نوزيك نظرية التخويل، فالناس مُخولين للإنتفاع من حيازاتهم وإن كانوا غير مستحقين لها أخلاقياً، ولأجل تصحيح الظلم التاريخي الذي تعرضت له فئات اجتماعية محددة، يقدم نوزيك تصورات بديلة لمبدأ الفرق، حيث يقترح أن يدفع الأعضاء الذين ما كان لهم ليكونوا أحسن حالاً لولا الظلم التاريخي مبالغ محددة لفئات يُرجَّح أن يكون أعضاؤها أسوأ حالاً ممَّا كانوا عليه بسبب الظلم التاريخي... وليس هنالك جهة خارجية لها الحق في توزيع المُلَكِيَّات الخاصة، لاسيما تلك الناجمة عن مبدأي النقل والاكْتِسَاب (الحارس، 2019، صفحة 138). وإضافة إلى ما سبق ذكره طُرحت جملة من التساؤلات والإعتراضات حول نظرية رولز في العدالة تتعلق بجدوى الوضع الأصلي الافتراضي وحجاب الجهالة، كما طرح الجماعاتيون وفي مقدمتهم ويل كيملكا، ومايكل ولز رعدداً من المسائل حول التعددية الثقافية التي أهملها رولز في نظرهم وأبعدها من إطار تصوره السياسي، ومنها ما كتبه لسداير مكنتاير تحت عنوان 'العدالة مفاهيم متغيرة' قائلاً: "جميعنا نملك ما لا يحصى من المفاهيم الأخلاقية المتباينة والمتنافسة، والمصادر الأخلاقية للثقافة لا تفتح لنا سبيلاً للفصل بينها عقلياً، والفلسفة الأخلاقية بحسب فهمنا السائد تعكس صورة النقاشات الجدلية والاختلافات في الثقافة بكل إخلاص" (ماكنتاير، 2013، الصفحات 489-490) ودعوة كيميلكا إلى تعميم التفضيل الإيجابي ليشمل الأقليات الثقافية، فواجب الدولة لا يقتصر على مساندة المجموعة المألوفة من الحقوق الاجتماعية والسياسية التي تحميها كل الديمقراطيات الليبرالية الدستورية، بل عليها دعم وتبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة أو السياسات الرامية إلى الاعتراف بهويات الجماعات العرقية الثقافية والتكيف مع تطلعاتها وأفاقها. (كيمليكا، 2011، صفحة

أما مايكل ساندل الذي ساهم بشكل بارز ومميز في نشر نظرية رولز رغم اعتراضاته عليها . فقد انتقد فكرة أسبقية العدل عن الخير وأولوية الفرد على الجماعة، وإهمال رولز مكانة وحقوق المجتمع على الفرد . فهو يتساءل ما الداعي لوضع الآراء والتصورات الاجتماعية الدينية بين قوسين، وإهمال الاستفادة من هذه القيم إذا كان رولز نفسه يؤكد عدم تشكيك الليبرالية السياسية بمزاعم أي من تلك المذاهب، ويعطي ساندل مثال الإجهاض، فإذا كان رأي المؤسسات الدينية بتحريم الإجهاض على اعتبار أن حياة الإنسان تبدأ من اليوم الأول للحمل صحيح، فمن غير المعقول حينها تجاهل رأي المؤسسة الدينية. (ساندل م.، 2015، صفحة 329). و قدّم ساندل اعتراضين أساسيين على مبدأ الفرق: 1-اعتراض الحوافز، حيث يتساءل كيف للموهوب أن يكون متحفزا لتطوير مهاراته إذا كان لا ينتفع منها إلا الشيء القليل، ويضرب مثال مايكل جوردون متسائلا: كيف له أن يتدرب بشكل كامل لو كان التدرج الضريبي سيحرمه من مضاعفة ثروته 2-اعتراض الجُهد : حيث أنه لا مبرر لرولز في رفض نظرية الاستحقاق على أساس اعتبارية المواهب الطبيعية: لأنّ المواهب قابلة للتطوير بالجُهد الفردي، والأمثلة كثيرة، فقد عمل بيل غيتس بجهد لتجاوز نظرائه وتشديد مايكروسوفت (ساندل م.، 2015، صفحة 177).

و مسّت الإنتقادات والإعتراضات أيضا أولوية مبدأ الحرية التي ناقشها كثيرون وعلى رأسهم أمارتيا سن. وحيث لا يتسع المجال لعرض جميع الإعتراضات والإقتراحات، نقدم بعض النماذج من البدائل المطروحة متبوعة بتكهنات بعض النقاد حول مصير الليبرالية كأساس لأي نظرية .

3. نماذج من النظريات البديلة لنظرية رولز

1.3 بديل أمارتيا سن واقترح دفيد جونستون:

أما بديل أمارتيا سن (ولد 3 نوفمبر 1933) فيتركز حول اعتباره "الديمقراطية كنقاش عام أساس العدالة" وقد عالج سن نظرية العدالة عند رولز بصفته عالم اقتصاد وفيلسوف، وكان انتقاده الأساسي لها باعتبارها نظرية تعتمد على ما أطلق عليه "المؤسسية المافوقية" مقترحا نظريته القائمة على أساس "البنائية التحتية".

وإذا كان حوار رولز -نوزيك، يعكس الجدل السياسي القائم في أمريكا حول قضايا إعادة التوزيع ومجال ومدى التدخل الحكومي الذي يختصره نوزيك في دولة الحد الأدنى ، ومشكلة الحقوق المدنية، ولكل منهما مؤيدين بين صنّاع السياسة في الولايات المتحدة الأميركية (ساندل م.، 2009، صفحة 130)، فإنّ جدل الفيلسوف والاقتصادي الهندي أمارتيا سن الذي رأى في نظرية العدالة كإنصاف "إنجازا تاريخيا وضع الفلاسفة على الطريق الصحيح وأوصل موضوع العدالة الى ما هو عليه اليوم (سن أ.، 2010، صفحة 99) يلخص نظريته إلى صورة العدالة الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية، معتقدا أن مشكلة العدالة الاجتماعية في الفكر الليبرالي منذ هوبز وحتى جون رولز، تهتم بالبُعد النظري في المؤسسات الأساسية (سن أ.، 2010، صفحة 40) داعيا الى النظر الى العدالة على أساس ما أسماه "البنائية التحتية" مقابل "المؤسسية

المافوقية". (Transcendental institutionalisme). و يطرح سن اعتراضاً آخر حول مدى تيقن رولز من اختيار الأطراف في الوضع الأصلي لمبدأي العدالة دون غيرهما من المبادئ بينما يقرّ هو نفسه [رولز] بتعدد الخيارات الممكنة. مع تأييده التدخل الحكومي المباشر لتصحيح الأنماط التاريخية الحادة من اللامساواة المادية التي تساهم الى جانب عوامل أخرى في تأجيج العنف المجتمعي وتحتم التدخل الحكومي للدفاع عن مصالح الذين لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم. (سن أ، 2016) وتحت عنوان "أولوية الحرية عند جون رولز" طرح سن تساؤلاته حول جدوى الأولوية المطلقة للحرية في مجتمعات تعاني من الضغوطات الاقتصادية ومحدودية الدخل حيث يبدو فيها مبدأ الحرية مطلباً ثانوياً (سن أ، 2013، صفحة 101). كما خصّص سن فصلاً آخر للموضوع ذاته تحت عنوان "الفقر كحرمان من القدرة" (فالبشر الذين يعيشون في ظروف لا يتوفر فيها طعام ملائم لا يُتوقع منهم أن يكتثروا لحرية التعاقد أو حرية الصحافة كما يقول اشعيا برلين (برلين، 2015، صفحة 44).

وينتقد سن في كتابه "الأخلاق والاقتصاد" ([1987]، 1993) مبدأ المساواة عند رولز معتبراً أنّ نظرة رولز غير قادرة على مراعاة تنوع الأفراد في الواقع لإستبعاده الأفراد ذوي الإعاقة على أساس أنها تنطوي على اعتبارات تتعلق بترتيب الشفقة والقلق، لكنّ الحالات الصعبة موجودة بالفعل، ولا يمكن للعدالة أن تكون غير مبالية بالحياة التي يعيشها الناس. فاحتياجاتهم "تختلف حسب الصحة وطول العمر والمناخ والموقع الجغرافي وظروف العمل والمزاج وحتى حجم الجسم (مما يؤثر على الحاجة إلى الطعام والملابس). (الخويلدي، 2020) ويرى أنّه يمكن تعريف العدالة الاجتماعية من حيث الإمكانيات المتاحة للأشخاص بالنظر إلى "أدائهم" أو "إنجازاتهم" التي يمكن أن تحققها الموارد - القراءة والكتابة والحصول على وظيفة والبقاء بصحة جيدة والنشاط السياسي وما إلى ذلك من حيث الخيارات الفعالة للخيارات المحتملة (القدرة). ويسلط الضوء على ما ينقص المساواة الرولزية من أنّ: "تفسير الاحتياجات ليس من قائمة السلع الأساسية ولكن من حيث "القدرة الأساسية"، فالشخص قادر على تحقيق بعض الأعمال الأساسية، مثل القدرة على التنقل، وتلبية الاحتياجات الغذائية، والحصول على الملابس والمأوى، والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية للمجتمع... وبالتالي فإنّ "[...] فالشخص المعاق قد يكون لديه كمية أكبر من البضائع [...] ولكن بقدرة أقل من قدرة شخص آخر (بسبب إعاقته) " (الخويلدي، 2020) وعليه فهذه الفئة يجب عليها، على سبيل المثال، أن تنفق أكثر للوصول إلى وظيفتها من الشخص السليم جسدياً. (الخويلدي، 2020).

ويقدم سن نظريته في الديمقراطية كنقاش عام باعتبارها أساس العدالة، موضحاً هدفه من كتابه فكرة العدالة: "في هذا الكتاب، يُنظر الى الديمقراطية كنقاش عام (الفصول 15-17)، ما يقود الى فهم الديمقراطية 'كحكم بالنقاش' نظراً للعلاقة الحميمة بين الديمقراطية والعدالة" في الفلسفة السياسية المعاصرة، و إنّ أفضل تعريف للديمقراطية هو الحكم بالنقاش. «government by discussion»، وكان وولتر باجهوت أول من صاغ تلك العبارة، لكنّ جون ستيوارت ميل هو الذي لعب دوراً كبيراً في تقريب هذا المنظور للأفهام والدفاع عنه". إلا أنّ هذا المفهوم - حسب سن - توسّع وتطوّر بشكل كبير مع جون رولز

وهابرماس ومساهمات وأدبيات تعود لبروس اكرمان ، جوشو كوهين ودونالد دوركين وغيرهم. وعرف رولز الديمقراطية بشكل مباشر وصريح بقوله "إنّ الفكرة النهائية للديمقراطية التشاورية هي فكرة التشاور نفسها. فعندما يتشاور مواطنان فيما بينهما ، فإنهما يتبادلان افكارا ويناقشان ما لديهما من أسباب مساندة لهذه الأفكار المتعلقة بمسائل السياسة العامة". إلا أنّ معالجة هابرماس للنقاش العام و مقارنته في الديمقراطية الإجرائية -في نظر سن- أفضل من باقي المقاربات حتى تلك الخاصة برولز؛ لأنّ هابرماس أعطى شكلا إجرائيا أكثر عمليا حين ربط الديمقراطية بالليبرالية ووضّح بُعد النقاش العام في ازدواجية الخطاب السياسي بين المسائل الأخلاقية للعدالة والمسائل الذرائعية للسلطة والقهر". (سن أ.، 2010، الصفحات 456-458) وقد شهد له بذلك رولز نفسه قائلا: "كذلك علّق هابرماس تعليقا مضيئا على ما يفرق بين المقاربات العامة المختلفة في المفهوم الى فكرة ودور النقاش العام. فهو يقارن نظريته التشاورية -الإجرائية بما يصفه بالأراء "الليبرالية" و "الجمهورية". (سن أ.، 2010، صفحة 259) وقد رفض هابرماس الديمقراطية الليبرالية والجمهورية معا مستبدلا إياهما بالديمقراطية التشاورية.

وقد عرض سن في الفصل 15 و17 من كتابه 'فكرة العدالة' وجهة نظره الفلسفية بوجوب النظر الى الديمقراطية كنقاش عام public reasoning ، وعلى أنها "القدرة على إغناء المشاركة العاقلة من خلال تعزيز توفير المعلومات والإمكانية العملية للمناقشات التفاعلية"، إذ لا يمكن الحكم على الديمقراطية بالمؤسسات الرسمية فقط [كما يرى رولز]، ولكن بقدر الأصوات المسموعة من مختلف شرائح الشعب. وعلى المدى البعيد تؤثر هذه النظرة على المستوى العالمي وليس المحلي فحسب ، حتى تبلغ الديمقراطية والعدالة مكانة عالمية بفضل النقاش العام وفعل التواصل حيث يمكن أن يفهم أفكارها القاصي والداني ويمكن أن تلهم الأعمال العملية وتؤثر فيها عبر الحدود". و "إذا أمكن تقييم متطلبات العدالة بالإستعانة بالنقاش العام وحسب، عندئذ تكون الصلة حميمة بين العدالة والديمقراطية"، بما لهما من سمات منطقية" (سن أ.، 2010) وقد أعطى سن أمثلة تاريخية عن دور احلال الديمقراطية في القضاء على المجاعات بفضل النقاش العام في الهند المستقلة بعد اربع سنوات من سقوط الأمبراطورية وعدم تفشي المجاعات بعد مجاعة البنغال التي كانت الأخيرة، وعلى العكس من ذلك، فقد استمرت المجاعة التي ضربت الصين فيما بين 1958-1961 ثلاث سنوات ورغم ذلك لم تغير الحكومة الصينية سياساتها ولم يلعب البرلمان دورا ديمقراطيا لتوقيف المجاعة التي اهلكت ثلاثين 30 مليون شخص. لأنه "لم يكن للصين برلمان مفتوح للأراء الإنتقادية المخالفة، ولا حزب معارض، ولا صحافة حرة. ولطالما كانت لتاريخ المجاعات، في الواقع، صلة وثيقة على نحو مميز بانظمة الحكم الإستبدادية كالإستعمار في الهند البريطانية، ودول الحزب الواحد كالإتحاد السوفياتي في الثلاثينات والصين وكمبوديا والدكتاتوريات العسكرية كما في اثيوبيا والصومال... الخ ودائما يتضرر الناس ولا تتضرر الحكومات، ولا تتحرك إلا إذا كان هناك "نقل حر للأخبار وانتقاد عام غير مراقب، فيكون للحكومة كذلك دفع قوي لبذل قصارها لإستئصال المجاعات. (سن أ.، 2010، صفحة 483).

أما اقتراح دفيد جونستون فيقوم على أساس "العدالة بصفتها تعاملًا بالمثل". فبينما يركز سن على الديمقراطية كنقاش عام أساسا للعدالة من خلال كتابة 'فكرة العدالة لعام 2010"، يعود دفيد جونستون (مواليد 1941) من خلال مؤلفه "مختصر تاريخ العدالة" لعام 2012 ، ليؤكد على النظرية الليبرالية معتبرا أنّ "نظرية العدالة بوصفها إنصافا" لجون رولز تُعدّ إنجازا استثنائيا حقا... باعتبارها نظرة للعدالة الإجتماعية في مجتمع يفترض أن يتمتع مواطنوه بالحرية والمساواة، يبدو أنه ليس لهذه النظرية نظير. ولكن لا تخلو من بعض المثالب". (جونستون، 2012، صفحة 260) منتقدا إياها من الداخل ، ذلك أنّ "نظرية العدالة كإنصاف تهمل مسألة الإحساس بالعدالة ولا تدرك أنّ العدالة لا يمكن أن تتحقق إذا انفصلت عن نوع من التعامل بالمثل بين البشر، وهذا الإدراك له بالتأكيد أهمية جوهرية وهو من مستلزمات ذلك الإحساس" (جونستون، 2012، صفحة 267).

لذلك يرى جونستون وجوب التركيز على "مبدأ التعامل بالمثل كاساس للعدالة" وأن يحلّ محلّ الإنجاهيمن اللذين هيمنّا على الفلسفة السياسية والأخلاقية (مذهب المنفعة ومذهب الواجب الأخلاقي) وهذا المبدأ هو "أقدم شكل من أشكال العدالة، وربما كان أكثرها حظا من التأييد والانتشار"، لكن لم يكن يُركّز على هدف بارز تستقي منه مبادئ وقوانين العدالة مثلما يفترض، ولا على تصور لمفهوم الحق ومجموعة من الواجبات الصارمة التي تتبع ذلك، بل كان يركّز بدل ذلك على خصائص العلاقات التي بين الأشخاص. ويستمد هذا النوع من الفهم جذوره من "التعامل بالمثل" Concept of réciprocité¹. ويقدم جونستون أدلة تاريخية تبرر اعتقاده بأنّ هذا المبدأ متجذر في أغلب الفلسفات: "علاوة على هذا فإنني أطمح لأن أقدم للقارئ بعض الأسباب التي تدفعني الى الاعتقاد بأنّ ذلك التّصوّر للعدالة ، والذي يركّز على طبيعة علاقات الناس بدل التركيز على هدف واحد بارز أو مجموعة واجبات صارمة ، يستحق أن ينهض كبديل مرموق للإنجاهيمن المشار إليهما آنفا، واللذين أخذناهما بنظر الاعتبار، نرى أنهما قد هيمنّا على المناقشات العلمية التي ما فتئت تدور حول العدالة على مدى الأجيال العديدة الماضية" (جونستون، 2012، صفحة 13). لكنّ- يشير جونستون -أنّ هذا الأساس غير جاهز ومتكامل لأنّ يشكل نظرية للعدالة، لذا على أهل الاختصاص تطويره، فلكي تغدو هذه التصورات إرشادات موثوقة من شأنها أن تتصدى للمعضلات المعقدة التي ترتبط بالعدالة في عالم اليوم. ينبغي مراجعتها إذا أردنا لها أن تسهم بشكل بناء في الإرتقاء بالأفكار والممارسات التي يمكن أن تشكل آفاقا مستقبلية. (جونستون، 2012، صفحة 14)

ويقول معلقا على أعمال فلاسفة ومفكرين حول العدالة الإجتماعية مقارنة مع رولز "...فقد تطرقوا الى اتجاهات متباينة في البحث. في وقت قريب كان جون رولز قد أوضح في أحد أعماله الأخيرة (قانون الشعوب) أنّ مبادئ العدالة الإجتماعية التي تطرحها نظريته، لا تنطبق إلّا على علاقات أشخاص يشكلون "شعبا" تتحدد ملامحه من خلال هويّة جماعية تعتمد على روابط ثقافية أو تاريخية. ولا تنطبق تلك المبادئ ، وفق رأي رولز على جميع شعوب العالم". (جونستون، 2012، صفحة 274)

ويرى جونستون أنّ تقسيم الناس إلى شعوب وجماعات بالشكل الذي ركّز عليه كل من فيخته ورولر وكثير من المفكرين الآخرين "أدى إلى نتائج ذات تأثير حاسم على العدالة. تجمع بين الأفراد الذين يشكلون تلك الجماعات روابط مميزة تقوم على الإلتزامات والثقة المتبادلة. يقتضي ذلك بأنّ على هؤلاء الأفراد أن يلتزموا بواجبات بعضهم تجاه بعض، وهي واجبات تختلف عن التزام العدالة التي يدينون بها إلى من هم دخلاء على مجتمعهم. (...) إن لهذه الواجبات جذورا متغلغلة في مفاهيم الإحترام المتبادل والتعامل بالمثل".

وينتهي جونستون في الختام -مثل أمارتيا سن تماما- إلى أنّ سبب الإختلال المعاصر في العلاقات الدولية سواء كانت عامة أو خاصة هو هيمنة الكبار المقتدرين للمحافظة على مصالحهم دون أدنى اهتمام بالعدالة أو المصلحة العامة أو الإحترام والتعامل بالمثل الذي تملّيه العقلانية. وهذه الهيمنة التي ينتشر بسببها كلّ هذا الظلم مستمرة وأحد طرقها الصفقات عبر الحدود "التي تفرضها قوى عظمى ضد أطراف أضعف منها، حتى لو بدت تلك الصفقات اختيارية فإنها دون شك تتضمن مساومات؛ لأنها تتم بين أطراف غير متكافئة، على عكس الصفقات داخل الحدود، لديها ضوابط تحددها وتقلّص بذلك من حالات الظلم." (جونستون، 2012، صفحة 275).

و يؤكد جونستون أنّ استمرار انتشار الظلم في ظلّ صمت القوى الكبرى في العالم يضرب عرض الحائط كلّ نظرية وكلّ مساع نبيلة من أجل العدالة مهما كان وزنها، ويفسر السكوت عن هذا الظلم بعدم وجود رغبة وإرادة حقيقية لدى القوى الكبرى التي تحكم العالم، في إحلال العدل والسلام؛ لأنه يتعارض مع مصالحها، ومالم تهتد هذه القوى إلى حلول عقلانية، فلن تهنأ الشعوب ولن تستقر" (جونستون 2012، ص. 275).

2.3 تنبؤات حول مصير الليبرالية:

اخترنا نموذجين من التنبؤات أولهما: جون جراي ونهاية الليبرالية: (ولد 1948)

تحت عنوان: 'نقش على قبر الليبرالية' في الفصل السادس من كتابه مابعد الليبرالية: دراسات في الفكر السياسي وتحت عنوان نهاية التاريخ أم نهاية الليبرالية " في الفصل السابع يواصل جون جراي انتقاداته اللاذعة لأسس الليبرالية من خلال تعليقه على دراسة جول فاينبرج Joel Feinberg التي ضمنها أربع مجلدات بعنوان "الحدود الأخلاقية للقانون الجنائي" The Moral Limits of the criminal Law قاطعا الصلة في ذلك بالتقييد الحرفي بالقانون الذي ميّز الفلسفة السياسية الأنجلو أمريكية خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، فهو يستند للتفسير القضائي للحقوق باعتبار بعض المسائل كحظر الإجهاض والإباحية والقتل الرحيم حقوق أساسية وليست مسائل تخص السياسة التشريعية التي تستند إلى نموذج صياغة السياسة العامة للخطاب السياسي. وقد تجلّى التقييد الحرفي بالقانون في أكثر صوره انهيارا مع أعمال جون رولز الأخيرة ، حيث ¹"جرى تقييد النموذج القانوني للتنظير الليبرالي تقييدا كبيرا من خلال الإقرار بفايليته للتطبيق فقط على فرع من الديمقراطيات الدستورية (ربما لا يشمل سوى الولايات المتحدة)،

وعجزه عن تقرير كل القضايا الحيوية في الجدل السياسي بشأن التقييد القانوني للحرية. لذا 'فحتى المشروع الرولزي Rawlsian لتعيين مجموعة من الحريات الثابتة والمحددة يعدّ مثالا لوهم التقييد الحرفي بالقانون الذي يحرك الفكر الليبرالي الحديث في أمريكا".

فالليبرالية - حسب جون غراي- ليس لها أسسا حقيقية كما يحاول الليبراليون إيهامنا ، حيث لم يقدم الليبراليين فعلا ما يمكن أن يقنع الفكر البشري بأنها متماسكة ومستمرة ودائمة، ولا أنها قادرة حقا على التوفيق بين وجدان الإنسان وانتماءه المذهبي أو الطائفي، بل على العكس من ذلك فإنها تحمل في مضامينها بذور فنائها مثلها مثل الشيوعية وكثير من النظريات ، وقد كشفت عن فشلها الذريع رغم سيطرتها على الساحة الفلسفية الأنجلو سكسونية "فبالرغم من سيطرة الليبرالية الكاسحة في الفلسفة الأنجلو أمريكية، فهي لم تنجح قط في بيان أنّ المؤسسات الديمقراطية الليبرالية ضرورية بشكل فريد للعدالة وللمصلحة البشرية؛ فقد فشلت الفلسفة السياسية الليبرالية بكل أشكالها -النفعية والتعاقدية أو باعتبارها نظرية حقوق -في ترسيخ أساسها الجوهرية، وهو أنّ الديمقراطية الليبرالية هي الشكل الوحيد للحكم البشري الذي يجيزه المنطق والأخلاق..." (جراي، 2005، صفحة 388).

وثانئهما: دفيد بوز "الليبرالية هي المستقبل، ولكن،،"

يعتقد الليبراليون أنّ الليبرالية مصير محتوم و مستمر وأبدي، لكنهم يعترفون أنّ هناك ما يهددها وإنّ عليهم تذييل تلك العقبات وإلاّ ستشهد تصدعا محتملا. وفي اتجاه يدعم ما ذهب اليه جون جراي، يرى أنطونيو مارتينو Antonio Martino (1942-79 سنة) في مقال له بعنوان "الليبرالية في العقد القادم" أنّ انهيار الشيوعية وبزوغ فجر الليبرالية لا يعني بالضرورة نجاح واستمرارية هذه الأخيرة؛ ذلك لأنّ عقبات كثيرة تعترضها من عدة جوانب أبرزها السياسة والبيئة، وأنّ نوع الحكومات الديمقراطية التي غدت تحكم أوربا الشرقية، لا يبدو أنّها بدأت بعمل جاد نحو إدخال إصلاحات جذرية تعد بتحويلها الى اقتصاد السوق الحرة، ومردّد ذلك الى انعدام الثقة في الشرق كما هي في الغرب. فقد أشار جيمس بيوكانن الى أنّ " فقدان الثقة بالسياسة، في الشرق كما في الغرب، وفي الاشتراكية بتعريفها الواسع لم يكن... مصحوبا بأي تجديد أو استعادة واضحة بالثقة في الأسواق". وبرأي أنطونيو مارتينو أنّه على الليبراليين الغربيين واجب "بحث المشاكل الناجمة عن التحول من الاشتراكية الى الرأسمالية" وليس علينا-يقول- انّ ندعي أننا قادرون على تفكيك الاشتراكية، فسجلنا التاريخي لا يحفل بذلك، وأكثر من هذا فإنّ بلداننا هي من تعلمت من أوربا الشرقية، لذا علينا فهم طبيعة المشكلة التي يعانيها اصدقاؤنا في أوربا الشرقية. فالنقاش في منتدى دولي حول الأفكار الليبرالية هو أكثر من ضرورة. وكما أنّ أوربا الشرقية تجابه عدة عقبات، فإنّ الحرية في بلداننا الحرة ليست في حصن منيع.

ولخصّ مشاكل الرأسمالية حاليا كما ورد في مجلة ايكونومست في ثلاث : البيئة؛والزيادة في الإنفاق والضرائب والإستدانة من جانب الحكومة الناجمة عن تعاملات جماعات الضغط، ونمو طبقة "متدنية"

سببه في الغالب فشل نظام التعليم في المدارس الحكومية". ثم قدّم الكاتب انتقادات لاذعة للممارسات الليبرالية التي تُشوّهها وتقودها الى الفشل، منها المبالغة في رفض التدخل الحكومي، وظهور بعض القيود الصغيرة المتنامية لتقليص مساحة الحريات الشخصية "باسم الصحة والسلامة، والأفكار المثالية الأخرى (بوز، 2008، صفحة 33 وما بعدها).

وإن لم يتم استدراك هذه الأخطاء كالاعتقاد بأن الديمقراطية هي المشكلة، بينما نتج عن الخيار الليبرالي على كثير من المستويات فشل ذريع كخيار التعليم الخاص الذي لم يحقق منه النتائج المرجوة والذي كان من أجل المنافسة تحدياً لرداءة التعليم العام وقلة كفاءته. وإذا فسر ذلك البعض بفشل دولة الرفاه فأننا ما نزال منقسمين حول البدائل الممكنة لإستبدالها. وهي الأولوية لمفكرينا. ويقترح في اتجاه آخر الحل الفيدرالي كنموذج للتعايش السلمي مستدلاً على ذلك بنجاح اللامركزية الحكومية لبعض البلدان مثل جنوب افريقيا - كندا - الصين - أو دول السوق الأوروبية المشتركة والدول القطرية مثل ايطاليا - اسبانيا وحتى المملكة المتحدة، فإنّ تلك المركزية تسمح بحل المشاكل الداخلية وتحول دون نموها وتكاثرها. وتسمح الفيدرالية المرنة بالمنافسة بين السياسات والنقاش حولها في نطاق يتعدى الإيديولوجيات... (وأفضل تعبير عن هذا قبل فوت الأوان كما ذكر انطونيو مارتينو هو نصيحة لورانس بيتر "افعله الآن فقد يكون هناك قانون ضده غدا" (بوز، 2008، صفحة 45).

وبينما ينتقد جون جراي نظرية الحقوق الليبرالية في أمريكا باعتبارها قاصرة في نظره، فإنّ المحامي والحقوقى الأمريكي دونالد دوركين - (1931-2013) ينتقد بدل ذلك سلوك الحكومات الليبرالية متسائلاً عن مصير ممارساتها ونتائجها من خلال ما قدمه في الفصل السابع من كتابه " اخذ الحقوق على محمل الجد " حيث يطرح بعض المفارقات: "في وقت تسيطر فيه لغة الحقوق على الجدل السياسي في أميركا، هل تحترم الدولة الحقوق الأخلاقية والسياسية لمواطنيها؟ هل تسير السياسة الخارجية للدولة وسياساتها العرقية باتجاه مضاد لتلك الحقوق؟ هل للأقليات العرقية التي انتهكت حقوقها الحق في أن تنتهك بدورها القانون؟ ويجادل دووركين هاهنا المنظرين القائلين بأنه ليس للمواطنين حقوق خارج تلك التي يمنحها القانون ليصل بنا إلى ما يسمّيه بـ "تناقض خطير": فإذا كان لشخص ما الحق في القيام بما يمليه عليه الضمير، كيف يحق للدولة ثنيه عن ذلك؟ أليس عيباً على الدولة منع الناس من القيام بما يُعتبر حقاً لهم ومعاقبتهم عليه؟ وينتهي الى نتيجة أكثر صرامة من سابقيه مفادها "إذا لم تأخذ الدولة الحقوق على محمل الجد، لن تأخذ القانون على محمل الجد أيضاً (حسن، 2016)".

وأخيراً، ومن وجهة نظر عربية-إذا اعتبرنا أننا معنيون حقاً بالعدالة- فيمكن أن يختصر رأي الأستاذ التونسي* الكشو وضع بلداننا حالياً، رغم بعض الفروقات بينها من حيث معيار الحرية على الأقل منذ الربيع العربي الدامي، يقول الكشو أنّ عمل رولز " لا يمكن أن يتحوّل إلى نظرية كونية، والأمر نفسه نجده مع يورغن هابرماس حيث أن نظرياته كانت في إطار المجتمع الألماني وانتقاله من النظر إلى الماضي نحو البناء الأوروبي". فهذه النظريات، ليست سوى قاعدة فكرية تنطلق منها، ينبغي أن يقابلها عمل

تأسيسي على واقعنا، وقبل ذلك يجب تطوير الثقافة المدنية في البلاد والتي ينبغي أن تقدّم شتى إسهاماتها فيها مثل علم الاجتماع والتاريخ، والفلسفة التي ينبغي تجاوز تاريخها إلى الحاضر". " فالمادة التي اشتغل عليها رولز هي الدستور الأمريكي وتأويلات المحكمة العليا له، ومنها استخرج نظريته السياسية. (حسن، 2016)، وبالتالي فهي تنطبق على المجتمع الأمريكي وليس على غيره.

تعقيب: خلص أمارتيا سن الى وجوب اعتبار الديمقراطية كنقاش عام أساسا للعدالة ومنه للحكم بالنقاش ومن أجل الإرتقاء بها الى العالمية، يتوجب تكريسها وترسيخها كتقاليد "وتكمن أهمية التاريخ في الإدراك العام أنّ التقاليد الراسخة تستمر في التأثير على عقل الناس ويمكنها أن تلهم أو تعوق، ولابد من أخذها في الاعتبار سواء كانت تدفعنا أم ندفعها..." ويدلل على صحة كلامه بأمثلة تاريخية عن دور الوعي قائلا "لذا ليس غريبا الدور الذي لعبه الوعي بالتاريخ المحلي والعالمي في معركة الديمقراطية من طرف أولئك الشجعان أمثال جواهر لال نهرو ومارتن لوثر كينغ ونيلسون مانديلا". فالنقاش الديمقراطي العام وفقا لنظرية سن هو أن نستمع لكل الأصوات كما وصفه نيلسون منديلا في كتابه الطريق الطويل للحرية وهو "أن يُسمع صوت الجميع، الرئيس والمرؤوس والطبيب والمحارب، والبائع والمزارع وصاحب الأرض والأجير" وأن يدلوا بأرائهم كمواطنين أحرار ومتساوين في القيمة.

غير أنه يبدو لنا أنّ هذا السبب الذي يسوقه أمارتيا سن غير كاف لإستبعاد نظرية رولز في العدالة. خاصة وأنّ هذا الأخير أشاد بتأكيد سن على حقوق الإنسان في نماذج المجاعات التاريخية التي درسها كمجاعة البانجال 1943 وأثيوبيا 1972 والساحل بين 1972-1973 مؤيدا نظريته من أنّ "الحكومات التي لا تهتم في كثير أو قليل بحقوق الإنسان هي تلك التي تقف مكتوفة الأيدي وتترك الشعب يتضور جوعا بينما يمكن لها أن تحول دون ذلك. المجتمعات الجيدة التنظيم كما وصفها لا تسمح بأن يحدث شيء من هذا (رولز، 2007، صفحة 149).

ويبدو لنا من جهة ثانية وفق ما استنتجنا من أفكار الفيلسوفين، أنّ فكرة النقاش العام الديمقراطي وفكرة الفضاء العام عند سن تجد تعبيرها من خلال فكرة العقل العام لدى جون رولز التي تدعو الى تطوير أشكال الممارسات الديمقراطية بما يخدم مصالح الجميع ومستقبل الأجيال.

كذلك تجدر الإشارة الى الرؤية الفلسفية لهابرماس من حيث تركيزه على فعل التواصل والديمقراطية التشاورية بدل الديمقراطية الليبرالية والجمهورية، وقلق ويل كميلكا حول تعددية الثقافات والحقوق الخاصة لبعض الأقليات التي يرى أنّ رولز لم يفها حقها، فهي إشكالات يبدو لنا أنّ رولز عالجه من خلال مبدأ الحرية الفردية والحقوق الأساسية للأفراد ضمن واقع "التعددية المعقولة" التي تشمل مختلف المذاهب، ودور العقل العام فيها، وتفتح المجتمعات الليبرالية على باقي المجتمعات غير الليبرالية التي سمّاها المجتمعات "اللائقة" وهي الراضية بقانون شعوب مشترك يضمن الحفاظ على خصوصيتها الثقافية والدينية من منطلق مبدأ التسامح الليبرالي نفسه. (رولز، 2007، صفحة 171 وما بعدها).

4. خاتمة:

إنّ الخلاف المعبر عنه بين رولز و هابرماس وأمارتيا سن و حتى كيملكا يبدو لنا في النهاية أنه خلاف حول تفاصيل النظرية وليس خلافا جذريا . أو بمعنى أصح فهو سوء فهم لأفكار رولز أكثر منه خلاف معه. مما يجعلنا نميل الى الدعوة الى التدقيق و التعمق أكثر في النظر الى مدى ما تنتهي اليه تطبيقاتها العملية من نتائج مستقبلية. وعلى قول سن نفسه فإنّ هناك خلاف مستمر حول النقاش العام وهو ناتج عن سوء فهم :¹ "ولقد كان وما يزال هناك قدر من سوء الفهم المشترك بين اطراف النقاشات الدائرة حول توصيف طبيعة وحصيلة النقاش العام"، ويعطي لذلك مثال هابرماس في سوء فهمه لنظرية رولز في هذه النقطة بقوله "أنها تولد أولوية للحقوق الليبرالية تحطّ من مكانة العملية الديمقراطية" وأنه يدرج في لائحة الحقوق الليبرالية حرية الضمير والإعتقاد وحرية الحياة والحرية الشخصية وحق التملك ، إلّا أنّ رولز فيما أعلم -يقول سن- لم يدرج هذه الأخيرة.[حقالتملك] (سن أ.، 2010، صفحة 40) وباعتراف سن أيضا في نهاية كتابه 'فكرة العدالة' إنّ: "ما يدور من نقاش حول نظريات العدالة يميل أن يكون نقاشا حول ما بينها من أوجه التشابه والإختلاف...ومع ذلك ثمة اهتمام مشترك وهام بالعدل...ولا يهم أين تمضي بنا نظريات العدالة، فلدينا جميعا أسباب للإمتنان للحراك الفكري الذي قام حولها وأطلقه وألهمه الى حد بعيد تحرّك الرائد جون رولز في هذا الميدان منذ ظهور نظريته العدالة بصفتها انصاف" (سن أ.، 2010، صفحة 574).

أما الخلاف الجادّ مع نظرية رولز ، فتعكسه انتقادات أولئك المعارضين لليبرالية من أساسها، الذين يرون أنها لا تستند الى أسس مقنعة تجعل منها نظرية كونية، أو أن تكون نهاية التاريخ كما زعم ذلك فوكو ياما بعد سقوط الشيوعية. لكنّ هؤلاء المعارضين للنظرية الليبرالية، رغم ما قدموه من انتقادات منطقية، فإنهم لم يقدموا بدائل أفضل منها لمستقبل البشرية، فجون غراي رغم تحليلاته المقبولة لأسباب دحضه فكرة أن تكون الليبرالية قدرا محتوما، فهو لم يقدم بديلا عنها، إنما رافع عن قناعته بأنّ "التاريخ عبارة عن تعاقب الأمور الطارئة والكوارث والإنقطاعات العارضة وصولا الى السلام والحضارة. (جراي، 2005، صفحة 388)" وبأنّ للتاريخ دورات متعاقبة تموت فيها حضارات وتحيا حضارات ولا يمكن لأيّ نظرية أن تسود أو تخلد بحكم طبيعة الإختلافات بين المجتمعات البشرية وتعددية الرؤى والخيارات الملائمة لكل منها، و من جهة أخرى وعلى عكس مزاعم الليبرالية فإنّ التاريخ قد أثبت أنّ بعض الملكيات والدكتاتوريات والأنظمة الشمولية قد حققت تقدما وازدهارا لشعوبها دون شرط الديمقراطية والليبرالية. وهي حقائق جاء ذكرها أيضا في كتاب أمارتيا سن.

وكما يبدو لنا من خلال قراءتنا لأفكار نظريات العدالة المتقاربة والمتشابهة ، بل والمشتقة غالبا من نظرية رولز. فسواء كانت الليبرالية هي الخيار النهائي للبشرية أو حلّ محلها خيار آخر، فهذا لا يناقض ما ذهب اليه رولز في 'قانون الشعوب' الذي شكّل من خلال مبادئه مجتمعا للشعوب يضمّ الى جانب المجتمعات الليبرالية مجتمعات أخرى غير ليبرالية، لم يستثن منها إلّا المجتمعات المنتمية لدول مستبدة

توسعية تهدف للهيمنة وتدفع للصدام والحرب. ولا يمكننا بأي حال من الأحوال غض الطرف عن تلك الأصوات العالمية الداعية الى خير البشرية من خلال بلوغ اتفاقات دولية تحقق آمال الشعوب في العيش بكرامة وحرية والمساواة بينها في الحقوق و الإعتبار والمعاملة بالمثل. وهي مضامين اليوتوبيا الواقعية في العدالة العالمية التي يدعو إليها جون رولز من خلال نظريته في العدالة والسلام العالمي التي تؤسس لتحقيق الأمن والاستقرار للأجيال القادمة. وهي آمال تتجسد تدريجيا مع ظهور منظمات ومؤسسات عالمية تصون حقوق الإنسان وتدعو للتعاون والتضامن. مع العلم أيضا أنّ رولز لم يحصر الحل في اقتراحه فقط بل تركه مفتوحا، وهذا ما يضفي على نظريته المصادقية والواقعية بما يتضمنه من امكانية لتطورها. وكذا سمة الشرعية التي أضفها على الليبرالية السياسية من خلال تصور سياسي عام للعدالة، قائم على التعاون المنصف المحقق لمصلحة الجميع في اطار المساواة والتعامل بالمثل و الإحترام المتبادل الذي يكسب هذه النظرية بُعدها الإنساني لمجتمع شعوب متجانس.

وعليه، يبدو لنا بالنظر لما يجري على أرض الواقع السياسي ، أنّ الصراع الحالي في العالم كما ذهب الى ذلك جونستون وأمارتيا سن و دوركين، ليس قائما حول أفضل نظريات العدالة ملائمة للمجتمعات سواء كانت محلية أو عالمية، إنما هو صراع حول العدالة نفسها، إذ ليست المشكلة اليوم في أي مبادئ العدالة أنفع وأولى؟ بقدر ما هي هل هناك إرادة حقيقية من القوى الكبرى لإقامة العدل ورفع الظلم على أرض الواقع الفعلي، فمطالب الحق على أشكالها هي مطالب عادلة سواء تعلق بحق الإعتراف أو الإحترام المتبادل أو المساواة والحرية، وكلها مطالب متضمنة في مبدئي رولز للعدالة كإنصاف. لكن تطبيقها عمليا يشترط إرادة سياسية جادة من قبل القوى المتحكمة في هذا العالم . وأنّ المسألة باختصار لا تتلخص في رفض نظرية رولز لأنّ أساسها ليبرالي، بل في رفض قوى الظلم أية نظرية جادة في العدل مهما كان اتجاهها.

إلاّ أنه ورغم تقاعس القوى الكبرى- يبقى الأمل في تحقيق يوتوبيا عالمية بوجود منظمات انسانية دولية تحارب الظلم والفساد، وبحضور الفلسفة السياسية والأخلاقية المعاصرة وما قطعته من أشواط بعيدة مع جون رولز، وما أثارته نظريته في العدالة من جدالات واسعة تجاوزت طرح الأسئلة التقليدية عن ماهية العدالة وهل بينها وبين الطبيعة والقانون تعارض؟ وما معيار العدالة طبيعي أم إلهي أم وضعي؟ وهل البشر قادرون على تشكيل بيئتهم الإجتماعية وفق قدراتهم أم مقيدون بمشيئة غيبية متافيزيقية؟ حيث تطوّر الإنشغال في نظرية العدالة بصفتها إنصافا إلى: كيف يمكن بلوغ إتفاق عالمي حول أفضل صور العدالة والسلام؟ وهذا بحد ذاته انجازا، يبعث على الأمل في حلول مشتركة يتعاون على ايجادها الجميع وينتفع منها الجميع. بانتصار محور الخير على محور الشر .